

بلاغ صحفي اليوم الوطني لمناهضة التعذيب

تونس في 10 ماي 2023

تحيي بلادنا كلّ سنة، في الثامن من ماي، اليوم الوطني لمناهضة التعذيب الذي أعلنته الحركة الحقوقية ومختلف مكونات المجتمع المدني على إثر استشهاد مناضل الحرية نبيل بركاتي، تحت التعذيب، سنة 1987 بمركز الشرطة بمدينة قففور.

ولقد دأبت كل القوى الحيّة على تكريس هذا اليوم بممارسة نضالية مجيدة أُرست بها تقليدا نضاليا سنويا تكريما لكافة ضحايا التعذيب ووفاء لذاكرتهم من أجل عدم التكرار ومن أجل اجتثاث آفة التعذيب من بلادنا والقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب.

وبعد الثورة تمّ الاعتراف الرسمي بالثامن من ماي يوما وطنيا لمناهضة التعذيب. ولكن، بالرغم من مصادقة تونس سنة 2011 على الانضمام إلى البروتوكول الاختياري التابع لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي صادقت عليها منذ سنة 1988، فإنه لم يقع القطع مع ممارسة التعذيب، ويتواصل إفلات مرتكبيها من العقاب.

كما أنّ تعريف التعذيب الوارد بالفصل 101 مكرر من المجلة الجزائية مازال غير متطابق مع التعريف الوارد بالفصل الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب. لذلك:

- تماشيا مع تطور المجتمع التونسي
- واستجابة للمطالبات الأكيدة من الحركة الحقوقية وعائلات الضحايا
- واعتبارا لضرورة مطابقة القوانين المحلية مع المعاهدات والمواثيق الدولية في شأن التعذيب وحقوق الإنسان التي دأبت الدولة التونسية على المصادقة عليها منذ ثلاثة عقود.

تُحيي هذه السنة اليوم الوطني لمناهضة التعذيب في ظرف دقيق وعسير. فقد مرّت اليوم اثنتا عشر سنة على الثورة، وعشرة سنوات على صدور القانون الأساسي للعدالة الانتقالية، وخمس سنوات على صدور التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة، وخمس سنوات على انطلاق أشغال الدوائر الجنائية المختصة في العدالة الانتقالية وثلاث سنوات على نشر التقرير الختامي في الرائد الرسمي.

ورغم ما شاب هذه الفترة من حملات التشويه والتشويش والتهميش، وممارسات التعطيل ومحاولات النسف، فقد سجّل مسار العدالة الانتقالية في مختلف المحطات صموده في وجهها، وكان ذلك بفضل اصرار منظمات الضحايا وائتلاف المنظمات المدافعة عن العدالة الانتقالية ومختلف تشكيلات المجتمع المدني وأحرار تونس.

وفي هذا الصدد:

1- إذ تُسجّل حاليا حصول تقدّم ملحوظ، رغم الصعوبات والتعطيلات، في عمل الدوائر الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية التي تنتظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات المال العام المرتكبة خلال عقود الاستبداد والفساد، حيث وصلت بعض الملفات إلى المرحلة الأخيرة، مرحلة الحسم وإصدار الأحكام، فإتينا ننتظر، مع شيء من التوجّس والريبة، انتهاء أشغال هذه الدوائر باعتبارها علامة فارقة لا فقط في مسار العدالة الانتقالية، بل في تاريخ البلاد كله باعتبارها لحظة تاريخية ينتظرها الآلاف من ضحايا التعذيب منذ أمد طويل كما ينتظرها ضمير الشعب الحي وروح الوطن الوقّادة.

وذلك ما يجعلنا نتمسك بهذه المحطة، كسائر محطات مسار العدالة الانتقالية، وندفع بكل جدٍ من أجل أن تُنهي الدوائر الجنائية أشغالها في أحسن الظروف باعتبار أنّ هذه المهمة تُمثّل:

- خطوة عملية على درب إصلاح قطاع القضاء وفرض استقلاليتته،
- وشكلا من أشكال ردّ الاعتبار للضحايا،
- ونقطة البداية للقطع مع ظاهرة الإفلات من العقاب المقيتة،
- وخطوة نحو القطع مع الماضي والتقدّم نحو الانتقال الديمقراطي وإرساء دولة القانون والمؤسسات.

2- ولئن كُنّا نُشدّد على التراجع الملحوظ في التزام الدولة التونسية باحترام الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وعلى وجه الخصوص حرية الرأي والتعبير والاحتجاج والتنظيم الحزبي والنقابي والجمعياتي واستقلال القضاء، وبعدم انتهاك الحقّ في الحياة وفي الحرمة الجسدية، وهو ما جسّدته إجابات السلطات التونسية على توصيات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الاستعراض الدوري الشامل لتونس الذي انتظم بجينيف في الثامن من نوفمبر 2023، وواكبته وفود من منظمات الضحايا والمنظمات الحقوقية التي قدّمت تقاريرها البديلة وتوصياتها، فإننا نوّكد على ضرورة إلتزام الحكومة التونسية بإعداد خطة تنفيذية لتوصيات التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة بالاشتراك مع المجتمع المدني.

3- كما نُذكّر بكل استياء وتُدينُ بكل قوة اعتراض وزارة الداخلية على بعث مواقع لحفظ الذاكرة لضحايا التعذيب، وهو الأمر الذي تجسد بصفة عدوانية واستفزازية وفجّة في العاشر من ديسمبر 2021 خلال الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان أثناء موكب وضع رخامة متحف مناهضة التعذيب بمركز الشرطة القديم بقعفور بمناسبة انعقاد ندوة حفظ الذاكرة من أجل عدم التكرار التي نظمتها منظمة الشهيد: ذكرى ووفاء بمشاركة ائتلاف المنظمات المدافعة عن العدالة الانتقالية وفعاليات المجتمع المدني وبرعاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

4- ندعو إلى:

- الإدراج الرسمي والقانوني ليوم 8 ماي يوما وطنيا لمناهضة التعذيب في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ضمن قائمة الأعياد الوطنية ونلجّ على ضرورة تكريسه عمليا من قبل كافة المؤسسات والهيئات الرسمية من أجل التتقيف الجماهيري والتوعية الشعبية حتّى يتمّ اجتثاث أفة التعذيب من بلادنا.
- إقامة متحف مناهضة التعذيب بقعفور من أجل عدم التكرار وحفاظا على الذاكرة وتكريما لضحايا التعذيب.

الإمضاءات:

- ائتلاف المنظمات المدافعة عن العدالة الانتقالية
- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
- المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب
- الائتلاف التونسي لإلغاء الإعدام
- منظمة شهيد الحرية نبيل بركاتي: ذكرى ووفاء
- المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب